

التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي

محمد عبد الله المطوع

كلية الآداب - قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

جامعة الإمارات - الإمارات العربية المتحدة

مقدمة

إذا كانت التجمعات العربية التي ظهرت في السنوات السابقة على الاجتياح العراقي للكويت، تشهد على ضعف مؤسسات النظام العربي (كالجامعة العربية) عن أداء وظيفة التكامل والوحدة، بالنسبة للنظام ككل، فإن هذا الغزو العراقي للكويت قد أطاح بالبقية الباقية من وحدة النظام العربي، بل وصل الأمر إلى أن تشرحت مواقف الدول. فبعضها أيد المعتدي، فيما رفض بعضها الآخر عملية الاعتداء، بوصفه انتهاكاً للشرعية، وخرقاً لقواعد راسخة، تحكم تفاعل النظام الدولي المعاصر. بينما وقف البعض الثالث حائراً وصامتاً، أمام هذا الحدث الكبير، بحيث يمكن اعتبار ذلك مؤشراً على انهيار النظام العربي، وعدم تماسكه، بوصفه نظاماً إقليمياً. على خلاف ذلك كان الأمر بالنسبة للمجتمع الكويتي، فبقدر ما كان الاجتياح تهديداً للشرعية الدولية، وانتهاكاً للمواثيق العربية، فإنه كان هماً على المجتمع الكويتي ذاته، وهو المجتمع الذي أصبحت له مكانته السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي.

وقد أدى هذا الغزو إلى الوقوف وقفة رجل واحد في مواجهة الاجتياح. إذ تناسى الشعب الكويتي في لحظة تاريخية خلافاته الداخلية أمام الخطر الجديد الطاريء. وبقدر ما كان الغزو فادحاً ومؤلماً. فإن التماسك الذي تحقق عنه كان عميقاً وشاملاً. بحيث برزت من خلاله عمق مشاعر الانتماء والمواطنة الكويتية.

وفي حين قاد الغزو إلى التمزق العربي، فإنه خلق الوحدة والتماسك على المستوى الكويتي، إنها حركة، أو لنقل: نتائج متناقضة، للحظة تاريخية واحدة.

وبالرغم من فداحة الحدث المدمر، والمتمثل باحتلال العراق لدولة الكويت في صيف عام 1990م، وما قد ترتب عليه من آثار أصابت المنطقة، وأثرت على العالم دون استثناء، إلا أن البحث في الأوضاع الداخلية في الكويت أثناء الاحتلال، يعطي مؤشرات لا يمكن تجاهلها، لمن يود أن يدرس أهمية مؤسسات المجتمع المدني، سواء في حالة السلام أم الحرب. ولعل وجود هذه المؤسسات (جمعيات نفع عام، هيئات خيرية، قوى سياسية، باختلاف اتجاهاتها) قد لعب دوراً هاماً في مواجهة الغزاة، وباستخدام كافة الوسائل، من العصيان المدني إلى المقاومة العسكرية.

ومن ثم فنحن نستطيع القول: إذا كان المجتمع المدني قد استكمل مؤسساته وتنظيماته في مرحلة ما قبل الغزو، فقد شكل الغزو نقطة البداية لفاعلية المجتمع المدني. أو أن هذه الظروف قد أطلقت عقال تطور المجتمع المدني بما يدفعه إلى الأمام، لاستكمال مؤسساته، وامتلاك الآليات التي تعمق الانتماء الكويتي، لتتولى حصر التناقضات داخل المجتمع الكويتي، لينتقل به إلى وضع متجانس جديد، تبرز من خلاله مشاعر الولاء والانتماء للمجتمع، وتؤكد عواطف المواطنة، التي تشير في النهاية إلى اكتمال نضج المجتمع المدني.

لقد ارتكب النظام العراقي من الجرائم والتخريب، خلال فترة الاحتلال الشيء الكثير، وسيظل ذلك في ذاكرة أبناء الكويت لأجيال قادمة، وبالمقابل، لن ينسى الصامدون شهداءهم، وملحمة التحدي التي ستتناقلها الأجيال لتلك الأيام، التي نرجو أن لا تعود، تحت أي ظرف من الظروف. غير أنه إذا كان لهذه الظروف طابعها السلبي، فإن هناك مجموعة من الإيجابيات التي كان لها وجودها الجيني في رحم الأزمة. منها: بروز أهمية المجتمع المدني، بل فعاليته في الحفاظ على وجوده، في مواجهة أية تحديات، إضافة إلى تحرك المجتمع المدني للالتحام بنظامه السياسي، في إطار ظروف، ووفق منطق جديد. بحيث يدفعنا ذلك إلى ترديد المثل العربي «رب ضارة نافعة».

آليات التماسك في المجتمع المدني: المدخل النظري للدراسة

رغم اختلاف الأطر النظرية لتعريف المجتمع المدني، إلا أن ثمة عناصر أساسية تتفق عليها معظم نظريات المجتمع المدني، وهي: أن المجتمع المدني رابطة اختيارية، يدخلها الأفراد طواعية، ولاتقوم عضويتها على القهر، وأن المجتمع المدني يتكون من عناصر مترابطة: من المؤسسات الإنتاجية، والطبقات الاجتماعية، والمؤسسات الدينية، والتعليمية، والاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والأحزاب والعقائد السياسية. ويرتبط المجتمع المدني بمجتمع سياسي أو دولة لكي يحقق استقراره، ويؤدي وظائفه، كما أنه يرتبط بعلاقات خارج حدوده، حيث يمكن لهذه المكونات أن تمتد إلى الخارج بشكل أو بآخر، كما تتفاعل مع مكونات مجتمع مدني آخر (السيد، 1992).

المجتمع المدني إذن: هو مجموعة العلاقات المترابطة التي تشكل بناءً اجتماعياً مستقراً، وهي علاقات تتدعم من خلال ضروب مختلفة من الروابط: كالتجمعات الطوعية، والأحزاب، والنقابات، والتنظيمات المهنية. وتشكل هذه العلاقات عبر علاقات تبدأ بالعلاقات في حياة الناس العادية، وتندرج إلى أعلى، في ثلاثة أشكال أساسية:

1 - النظم والمؤسسات الاجتماعية المختلفة.

2 - الطبقات الاجتماعية.

3 - التنظيمات الاجتماعية.

وكل هذه المستويات لا يكون لها من وجود إلا في إطار دولة، أو نظام سياسي، يربطها جميعاً، ويحقق لها استمراريتها.

وتختلف المجتمعات المدنية وفقاً لدرجة تبلور علاقاتها ودرجة نضوج القوى والتكوينات الاجتماعية التي تشكل محتواها، ويضع الباحثون عدداً من المؤشرات أو المعايير التي يميزون بها بين المجتمعات المدنية. منها (توفيق، 1992): الحجم العددي للقوى والتكوينات الاجتماعية القائمة على أسس حديثة، ودرجة تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية من خلال مستويات الوعي، ووضوح الأهداف والوسائل، ودرجة التضامن الداخلي من هذه التكوينات، ومدى وجود أشكال من التعاون أو التنافس والصراع فيها، وحجم ونشاط المؤسسات الطوعية، ودرجة استقلال مؤسسات المجتمع المدني من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

ويختلف الباحثون حول مستوى تطور المجتمع المدني في الوطن العربي. فمنهم من يرى أن المجتمع العربي قد مر بتطورات خاصة خلقت من مجتمعاته أبنية مشوهة، لا تتبلور فيها علاقات مدنية ناضجة. (غليون، 1992) و (Groth, 1968) وجلهم يرى أن ثمة صورة من صور المجتمع المدني، وأن القضية تكمن في درجة التطور الذي قطعه المجتمع المدني في الأقطار العربية. ويستشهد الباحثون بنمو المؤسسات الطوعية والتنظيمات المهنية. والتنظيمات السياسية الحديثة. وتظهر البحوث القطرية بعض الاختلافات في طبيعة تكوين المجتمع المدني في مناطق الوطن العربي الأساسية (المشرق، والمغرب، ومصر، والسودان، والخليج، والجزيرة العربية). ولقد أكد البحث الذي قدمه باقر النجار عن المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية «على أنه بالرغم من عدم انطباق مفهوم المجتمع المدني بصياغته الغربية على مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، إلا أن هناك مظاهر لتكون مثل هذا المجتمع (على اختلاف بين الدول الخليجية في ذلك)، تتبدى في المؤسسات الأهلية العلنية: كالأندية، والجهات المهنية، والجهات النسائية، والجمعيات الخيرية، والدينية» (النجار، 1992: 565). وفي ضوء ذلك افترضنا وجود مجتمع مدني في دولة الكويت موضوع بحثنا الراهن.

وإذا سلمنا بوجود مجتمع مدني، أو بواحد قوي لتكوينه، في مجتمع الكويت، فإن المدخل النظري الذي نتوخاه في هذه الدراسة ينطلق من مسلمة نظرية أساسية، هي: أن المجتمع المدني له آليات داخلية للتماسك والتكامل. فهو متى تكون له القدرة على الاستمرار والمثابرة والصمود أمام أية تهديدات خارجية أو داخلية.

وفي ضوء هذه الأطروحة فإن آليات عمل المجتمع المدني تزداد قوة في أوقات الخطر أو الأزمة، أي في الأوقات التي يهتز فيها كيانه، ويبدأ في فقدان شرط من شروط استمراره.

وتُبنى هذه الأطروحة على ما أكده علماء الاجتماع، على أن الصراع الاجتماعي قد يؤدي إلى مزيد من تماسك الجماعة، خاصة إذ كان الصراع مرتبطاً بالصراع الخارجي مع جماعات أخرى. لقد أكد على هذه الحقيقة علماء الاجتماع على مختلف مذاهبهم. فالصراع في النظرية المادية التاريخية يولد مزيداً من التماسك داخل الطبقة، ويخلق في داخلها وعياً بذاتها، (Wallace, R. and Wolf, A. 1993) وكلما تطور وعي الطبقة كلما ازدادت تماسكاً، وأصبحت قادرة على أن

تنطلق إلى الأمام، لتحسين شروط وجودها. كما يؤكد علماء الاجتماع الموظفون على أن دخول الجماعة في صراع داخلي يظهر معالم حدود الجماعة، ويقوي من وعيها بوجودها، ومن ثم فإنه يؤدي إلى أن تبلور الجماعة هويتها بشكل أدق. إن الصراع في هذه الحالة يخلق جماعة مرجعية سلبية، تبني في مقابلها الجماعة نفسها ووعيها، وتدفع إلى مزيد من المشاركة الفعالة في مواجهتها (Coser, 1967). ويؤكد الموظفون على أن درجة التماسك الداخلي للجماعة أثناء مواجهة الخطر الخارجي تعتمد على حالتها فيما قبل ظهور الصراع. فإذا كان التماسك ضعيفاً فإنه من المحتمل ألا يزداد التماسك كثيراً أثناء وجود الصراع، والعكس إذا كان التماسك قوياً، ومن الأمثلة الطرازية على هذا الوضع: المقارنة بين حالة فرنسا، وحالة بريطانيا، أثناء الحرب العالمية الثانية، وهناك الكثير من الدراسات التي بينت أوجه الاتفاق بين نظرية البنائية الوظيفية، ونظرية الصراع.

وفي ضوء هذا المدخل فإننا نفترض أن ثمة آليات داخلية للتماسك والتكامل في المجتمع المدني، وأن هذه الآليات تعمل بشكل أقوى عندما يتعرض المجتمع المدني لعمليات صراع، أو تهديد، تعرض استمراريته للخطر. ويمكن التمييز بين ثلاث آليات لتماسك المجتمع المدني، على النحو التالي:

- 1 - تنبع الآلية الأساسية لتماسك المجتمع المدني من عملية تلقائية، تتم بالقصور الذاتي. إن العلاقات والروابط التي تنشأ داخل أي مجتمع تكتسب قدرة على الاستمرار. فالعناصر البنائية التي تكتسب قدراً من الثبات لديها القدرة على المثابرة والاستمرار (Cohen, 1968). وهي تكتسب هذه القدرة على المثابرة والاستمرار من خلال ما تتمتع به من روتينية. وهذا هو الذي دفع بأنطوني جيدنز أن يعتبر الروتينية شرطاً أساسياً من شروط تشكل البنية الاجتماعية، وإعادة إنتاجها. (Giddens, 1984) إن المجتمعات خلقت - إذن - لتستمر، وهي تطوّر لنفسها آلية تماسك داخلي بصرف النظر عن أشكال الصراع والتناقض التي يمكن أن تخبرها من الداخل. بل أن هذا التناقض والصراع يشكل في حد ذاته - آلية أخرى لتماسك المجتمعات.
- 2 - وتنبع الآلية الثانية لتماسك المجتمع المدني من حركته التاريخية. فالمجتمع المدني كما يؤكد حسنين توفيق في أنه:

«عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير، بالمعنيين: السلبي، والإيجابي. ومصادر التغيير قد تكون داخلية أو خارجية. وهي قد

تساهم في خلق قوى جديدة، وصراعات جديدة في المجتمع، ونقل أنماط من الأفكار والمعتقدات من مجتمع إلى آخر، وذلك بفضل التقدم الهائل في وسائل المواصلات» (توفيق، 1992: 699).

والمجتمع المدني بهذه الطريقة هو عملية تاريخية تموج بالتغيرات. ومن ثم فإن أي مجتمع مدني في اللحظة الآنية ما هو إلا تراكم لحركة تاريخية. وكلما اكتسب المجتمع المدني عمقاً تاريخياً كلما حقق درجة عالية من الاستقرار. وتتفاعل الحركة التاريخية للمجتمعات مع الأحداث الداخلية والخارجية. وهي إذ تتفاعل تتولد في داخلها أشكال من التنافس والتناقض والصراع. ولكنها كلما تفاعلت واستجابت بقوة لهذه الأحداث كلما حققت تماسكا داخليا.

3 - وأخيراً فإن المجتمع المدني كيان اجتماعي، يكتسب شرعيته واستمراره من خلال علاقته «بالسياسي». ويؤكد الباحثون في المجتمع المدني على هذه الحقيقة، بدءاً من تحليل جرامشي لمفهوم الهيمنة⁽¹⁾، وحتى التحليلات الحديثة لمفهوم المجتمع المدني.

فليس بالإمكان تصور مجتمع مدني بغير مجتمع سياسي، والعكس بالعكس. فالمجتمع المدني قد ظهرت فكرته أصلاً في ضوء الحوار مع «السياسي»، والتفاعل معه، والعلاقة بينهما علاقة متبادلة، فالمجتمع السياسي هو الذي يضع الأطر التشريعية لاستقلال المجتمع المدني، ولاستمرار أداء منظماته وهيئاته، والمجتمع المدني هو الذي يكسب المجتمع السياسي شرعيته، وبهذا فإن كلا منهما يشكل ضرورة تاريخية للآخر. وفي اعتقادنا أن المحافظة على هذه العلاقة واستمراريتها يشكل آلية تماسك هامة بالنسبة للمجتمع المدني. ومتى ما حدث خلل في هذه العلاقة تعرض المجتمع السياسي لفقدان شرعيته، كما هو الحال في الكثير من دول العالم الثالث.

هذه أهم آليات تماسك المجتمع المدني. وفي اعتقادنا أن أزمة الحرب في الكويت قد أدت إلى اهتزاز هذه الآليات، وانقطاع بعضها الآخر.

فقد فقدت الحياة الاجتماعية روتينها العادي، وتقطعت الصلة بين أبناء المجتمع الواحد في الداخل والخارج، وفقد المجتمع المدني «رأسه»، ونعني بها الدولة التي تحول وجودها من داخل الوطن إلى خارجه، بعد أن فقدت السيطرة والسيادة على أرضه. وإن المجتمع المدني هنا قد تعرض لتهديد قوي في اثنتين من آليات إعادة إنتاجه. هما:

فقدان التلاحم مع «السياسي» الذي يمنحه شرعية عمله، وفقدان تلقائية العلاقات وتدفقها. وهو ما يحدث في الأوضاع العادية التي يمر بها المجتمع. لقد تحول النشاط الشرعي إلى نشاط غير شرعي، وتحول الالتحام بالوطن إلى جريمة في نظر المعتدي. فماذا عسى أن يتبقى لمثل هذا المجتمع؟ في ضوء المدخل النظري الذي ننطلق منه هنا، تبقى للمجتمع آليته الثالثة، ونعني بها القدرة على الاستمرارية التاريخية، وتبقى له التلاحم مع «السياسي» الغائب عن الوطن. وأدى ذلك إلى ازدياد تماسك أفرادهِ وجماعاته وأفرز هذا التماسك ضروباً من العمل والحركة، ساهمت مساهمة فعالة في استعادة المجتمع المدني لحالته الطبيعية. ونحاول في هذا البحث أن نتعرف على أشكال أو صور هذا التماسك، لنرى إلى أي مدى ساهم التهديد الخارجي الذي تعرض له المجتمع الكويتي في إنضاج علاقات المجتمع المدني ومؤسساته، وفي خلق مجتمع أكثر تماسكاً عن ذي قبل، وأكثر التحاماً بقيادته عن ذي قبل.

الأوضاع الاجتماعية في الكويت قبل الغزو:

كانت الأوضاع الاجتماعية في الكويت انعكاساً للعديد من السياسات والتطورات: الاقتصادية، والاجتماعية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وتأثيرات الأحداث والمنعطفات التي مرت بها المنطقة تركت آثارها على المجتمع الكويتي، فقانون الجنسية، والتركيب السكاني، والتركيب الطائفي والقبلية... الخ قد تعطي مؤشرات غير حقيقية للأوضاع الاجتماعية، وبالرغم من ذلك ظل المجتمع متماسكاً بشكل من الأشكال، وإن تعزيز دور المواطن في ترسيخ دولة المؤسسات منذ نيل الكويت استقلالها السياسي في الستينات، ارتبط بترسيخ العديد من عناصر بناء المجتمع المدني: كمجلس الأمة الكويتي، وجمعيات النفع العام، والجمعيات التعاونية، ووزارات الخدمات، وقد ساهم التعليم في استمرار تطور هذه المؤسسات، وتعزيز دورها في المجتمع، بالرغم من كل الانتكاسات، سواء نتيجة عوامل داخلية، أم خارجية لأمجال لذكرها في هذا البحث، حيث ساهمت كل هذه التطورات بشكل أو بآخر في التأكيد على أهمية دور الإنسان في بناء الدولة الحديثة ذات التوجه المؤسسي، (النجار، 1992) و (النفيسي، 1982).

غير أنه في نهاية سنة 1989 شهد المجتمع الكويتي نوعاً من الصراع القيمي، بين الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى بناء دولة المؤسسات، وبين الاتجاهات التي حاولت أن تعيق التطور في هذا الاتجاه، هذا التفاعل فسره البعض على غير

حقيقته، وهي الحقيقة التي تشير إلى أن المجتمع الكويتي مجتمع يخضع في أثناء عملية التغير لتفاعلات عديدة. فهناك تفاعل بين البنية القبلية السابقة على بناء الدولة الحديثة من ناحية، وبين متطلبات الدولة ومفاهيم المواطنة من ناحية ثانية. هناك أيضاً التفاعل في نطاق المجتمع المدني بين المؤسسات التقليدية، ذات الطبيعة العائلية والجماعية القادرة على تعبئة الأفراد، في مواجهة المؤسسات الحديثة، التي تحاول السيطرة على البشر في المجتمع، وتنظيم التفاعل بينهم. هناك أيضاً التفاعل بين نظام الدولة الحديثة، ذو الجذور الغربية بالأساس، وبين تراث المجتمع المدني الشرقي بالأساس كذلك. الأمر الذي يشير إلى أن المرحلة السابقة لعملية الغزو، كان يشير إلى حالة من التغير والديناميكية، أو بالأصح إلى مجتمع يعيد ترتيب عناصره، وفق بناء اجتماعي جديد، ومنطق حديث في الحياة. بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تناقضات وتباينات عديدة، كذلك المتعلقة بالعلاقة بين الرجل والمرأة، وهناك التباينات بين مجتمعات الوطن الواحد، سواء في مساحة المواطنة، أم في طبيعة الحقوق والواجبات المرتبطة بها، بالإضافة إلى وجود الكويتيين أبناء الوطن إلى جانب الوافدين، الذين شغلوا فرص العمل لتحديث هذا المجتمع. بحيث كانت كل هذه العناصر تسعى إلى الانصهار في بوتقة واحدة، لتأسيس المجتمع المدني الكويتي وفق أسس جديدة، وبدعم من النظام السياسي القائم.

ومن الممكن أن يطرح بشكل عام أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مرحلة ما قبل الاحتلال تمثل إفرازاً للعوامل الموضوعية، بكل تناقضاتها وتناحراتها وازدواجيتها (Al Essa, 1991) و (Crystal, 1992). ومع وجود كل هذه الصراعات التي تعبر عن الحركة التاريخية للمجتمع، فإن المجتمع الكويتي قد شهد كما أسلفنا وجود عناصر مجتمع مدني، له القدرة على الاستمرار. فهناك الدولة التي تضم كل هذه التناقضات في نظام واحد، والروابط الاجتماعية على مختلف صورها، والتنظيمات التطوعية المختلفة، والمؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المختلفة. ومن الطبيعي أن يكتسب مجتمع آلية استمرار تاريخية، حتى وإن تعرض بناؤه المدني إلى اهتزازات عنيفة، كذلك الناتجة عن الغزو.

الاحتلال والمجتمع:

منذ اللحظات الأولى ليوم 1990/8/2 والقوات الغازية والمحتلة تستخدم كل

مالديها من تراكم تاريخي في القمع، والتعذيب، والتضليل الاعلامي، لإخضاع الشعب الكويتي، والمقيمين على أرض الكويت، للهيمنة، خاصة بعد ما ظهرت بوادر لمقاومة المحتل وأهدافه. وقد بدأت تظهر هذه البوادر، منذ الادعاءات العراقية مع منتصف شهر مايو 1990.

وقد استخدمت القوات الغازية كل وسائلها من الإعدام، والاعتقال، والعقاب الجماعي، والاستيلاء على كل المرافق الحيوية، من مستشفيات، وغيرها، وذلك لخلق حالة من القهر المكثف والشامل، تستطيع به تأمين عملية الاستيلاء على المجتمع الكويتي، وإجباره على اتباع التعليمات (بوتول، 1986) والتخلي عن هويته الوطنية، وعن سلطته الشرعية، والانخراط في النظام الجديد، تحت وهم الأصول التاريخية، والعمق القومي. وفي هذا الإطار استخدم النظام العراقي الشرعية التاريخية، والشعارات القومية، وحتى المشاعر الدينية، لخلق تأييد عربي وإسلامي عام لسلوكه البربري، غير أن الشعب العربي والإسلامي كان أكثر وعياً، بحيث لم يستوعب هذه الادعاءات الباطلة.

ونعتقد أن توضيح ما قامت به الحكومة العراقية من انتهاكات لحقوق الإنسان في الكويت خلال فترة الاحتلال، يعطي صورة واضحة للأوضاع في الداخل، ويبين سبباً من أسباب استمرار مقاومة الشعب الكويتي للاحتلال.

وعلى سبيل المثال فقد أوردت Middle Eastwatch في العديد من تقاريرها حول الاحتلال - منذ التاسع من أغسطس 1990 - بعض الممارسات الوحشية للنظام العراقي، وهي الممارسات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- 1 - الإعدام بلا محاكمات لعدد كبير من الأفراد، سواء من أُنهم بالمقاومة المسلحة، أو الأطباء، أو المتطوعين للعمل في الجمعيات التعاونية، ويقدر عدد الذين أعدموا في الأيام الثلاثة الأولى للاحتلال، بنحو مائتين وخمسين شخصاً.
- 2 - إرهاب المواطنين خلال التفتيش، بحجة البحث عن الأسلحة، أو آلات التصوير والطباعة، وذلك لخلق حالة من الهلع والرعب العام.
- 3 - سوء معاملة المعتقلين وتعذيبهم. وذلك في محاولة تخويف إماكن المقاومة من قبل المواطنين الذين مازالوا خارج الاعتقال.
- 4 - استيلاء الحكومة العراقية على المستشفيات، وبالتالي على الأجهزة الطبية

والفنية، إضافة إلى الدوائر الحكومية، ومؤسسات النفط، وتجهيزات ومكتبات الجامعة، وغيرها من المؤسسات العلمية.

- 5 - منع أي نوع من أنواع التعبير السلمي، حيث إن القوات العراقية أطلقت النار على تلك المظاهرات السلمية، التي احتجت على الاحتلال.
- 6 - إرغام الكويتيين على تغيير وثنائهم الثبوتية من الكويتية إلى العراقية، وذلك عن طريق الاستيلاء على وثنائ الثبوتية الكويتية، ومحاولة إرغامهم على الحصول على الجنسية العراقية، وعلى التجنيد في القوات العراقية.
- 7 - الاستيلاء على المواد الغذائية، والتدخل في توزيعها، وشحن معظمها إلى العراق⁽²⁾.

ويمكن القول: إن هذه الممارسات اللا إنسانية التي عاملت الإنسان الكويتي وكل المقيمين بكل قسوة وعنف، واستخدمت كل التراكمات لعصور التعذيب والتنكيل بالإنسان، قد زادت من قوة وعمق الصمود الشعبي والمقاومة، فهي تعبر عن الإصرار على مواجهة الموت في سبيل الحياة، وتوضيح مدى ترسخ قيم الوطن والتضحية، والإصرار على البقاء، بالرغم من كل مؤشرات الفناء. (بيومي، 1990) وفي ضوء المنطلق النظري لهذا البحث، فإن هذه المظاهر العدوانية قد أفقدت المجتمع المدني بعض عناصر إعادة إنتاجه. وأصبح المجتمع المدني مهدداً بالانقطاع عن الوجود. لقد وضع المجتمع في «موقف حرج» فإما أن يموت، وإما أن يستشعر قواه التاريخية للتصدي لهذه المظاهر العدوانية. ونحن ننظر إلى حركة المقاومة هنا على أنها آلية تاريخية للمجتمع المدني، يحافظ بها على بقائه. وكانت هذه الحركة تحتاج إلى حركة من أسفل، إلى عمل تطوعي، نابع من المجتمع المدني ذاته، دون تعبئة من أعلى.⁽³⁾

فقد كانت مقاومة الاحتلال تعني بعبارة أخرى تحدي الطوفان والطغيان، وهي قمة العمل التطوعي، والمتطوع كما يعرفه (بوتول، 1986) :

«هو الذي يدخل في نزاع ما للدفاع عن قضية يؤمن بعدالتها، والنمط الصحيح للمتطوع هو ذلك الذي يشترك في نزاع معين، ثم يعود إلى ذويه عند انتهاء الحرب، يغمره الإحساس بأنه أدى واجبه».

فإذا كان هذا التعريف ينطبق في حالة الحروب بين الدول، فإنه يأخذ معاني أعمق في حالة مقاومة المحتل، والدفاع عن الوجود والوطن ضد المحتل.

ذلك يعني أن الغزو العراقي للكويت قد أدى إلى نشأة بعض قيم وأبعاد التلاحم في المجتمع المدني الكويتي، وهي الأبعاد والقيم التي نذكرها من خلال المظاهر التالية:

أ - نشأة تيار المقاومة الكويتية في الداخل بالأساس، وفي الخارج أيضاً، وهي المقاومة التي ساعدت بالتأكيد على تعميق انتماء الفرد لمجتمعه، أو انتشار الإحساس بالشعور والعاطفة الكويتية، ومن ثم فقد أكد ذلك على الرابطة العضوية بين الفرد والمجتمع.

ب - الإحساس بقيمة المواطنة، وهو الإحساس الذي تنهاوى إلى جانبه كل التكوينات القبلية، أو الجماعية الضيقة التي ينتمي إليها الفرد، بحيث يبرز الوطن قوياً من خلال نيران الغزو، قوياً، ذا تكوين حديث، يحل محل التكوينات التراثية والتقليدية.

ج - إننا نعتقد أنه برغم الخسائر المادية التي سببها الغزو العراقي للكويت، فإن المكاسب المعنوية التي ربحتها المجتمع الكويتي كانت أعظم إلى حد كبير، فقد ولد مجتمعاً مدنياً ملتحمًا بنظامه السياسي، ولديه مواطنون قادرون على الفداء من أجله، تعبيراً عن مشاعر الولاء والانتماء.

مظاهر التلاحم الاجتماعي:

في ساعات قلائل منذ بداية الغزو العراقي للكويت في 1990/8/2، وجد الصامدون أنفسهم بلا حكومة، ولا مظهر من مظاهر وجود مؤسسات السلطة الشرعية، مما زاد من حدة الصدمة الأولى، وهي صدمة تلاشي واختفاء الدولة تماماً⁽⁴⁾. وذلك لأن الغزو كان جارفاً ومفاجئاً، أتى على كل المؤسسات، وكاد - لعنفه وشموله - أن يهدد المجتمع المدني ذاته.

وقد كتبت العديد من المقالات والكتب حول الاحتلال ومظاهره، في حرب الخليج الثاني، غير أننا نعتقد أن تناول الوضع الداخلي للكويت المحتلة، لم ينل الدراسة والتحليل المطلوبين لهذه الظاهرة، التي قد لاتتكرر إلا نادراً، لذا فإن دراسة المجتمع من الداخل، قد تعطي نتائج لفهم طبيعة المجتمعات العربية في الخليج، في ظل الأزمة أو الأزمات، وبالأخص فيما يتعلق بالتلاحم الاجتماعي والتضامن بين المواطنين من جهة، والمقيمين من جهة أخرى. وهي العلاقات التي تشكل أساساً للتفاعل بين أفراد المجتمع ككل، في ظل أزمة طارئة⁽⁵⁾.

ولسنا بصدد مناقشة أولية العمل، سواء في جانبه الرسمي أم الشعبي، ولكن ذلك لا يمنع من التأكيد على أهمية تساندهما معاً، وعدم طغيان الواحد على الآخر، بالرغم من تأكيد تجربة الكويت على أهمية العمل الشعبي في مختلف المجالات، حتى أصبح من المهم أن تكون هناك تجربة شعبية في العمل، وما تم في الكويت أثناء الاحتلال يؤكد على أن العمل الشعبي التطوعي، قد أدار احتياجات المجتمع بشكل حفظ له الاستمرار في مقاومة الاحتلال، لمدة سبعة شهور كاملة، في ظل غياب مؤسسات الدولة بالكامل⁽⁶⁾. (السويدي والعيسى، 1991).

وقد عبر الكاتب سليمان الفهد - من الصامدين - خير تعبير عن تأثيرات المحنة على المجتمع بقوله:

«فمن رحم المحنة: ولد بشر جدد، وحضرت قيم وعادات، وأفعال جديدة.. وتوارت سليات، وأخطاء، وخطايا، كانت حاضرة في نسيج الحياة اليومية بشتى مناحيها» (الفهد، 1992-31).

ففي أوقات الأزمات تلجأ المجتمعات عادة إلى ميراثها التاريخي والحضاري والاجتماعي، تحاول استحضار الآليات اللازمة للتكيف مع المواقف الجديدة والصعبة. وهو الأمر الذي يعني أن المحنة أو الشدة التي مر بها المجتمع تعتبر أزمة، ولا بد أن يواجهها المجتمع المدني بوسائل عديدة، يتولى بواسطتها إدارة هذه الأزمة، بما يحفظ عليه وجوده وبقائه، ومن هنا تختلف المجتمعات بعضها عن بعض في قدرتها على استحضار الوسائل (الميكانيزمات)، التي تواجه بها الأزمات. بحيث تعتمد هذه القدرة على ثلاثة عوامل:

الأول: المستوى الحضاري الذي بلغه المجتمع.

والثاني: ثراء التجربة التراثية للمجتمع.

والثالث: درجة اكتمال المجتمع المدني، والتحامه بالنظام السياسي.

لذا نستطيع القول: إن هناك تغيرات مؤقتة أحدثتها المحنة في بنية القيم الاجتماعية للمجتمع، (فالنظرة للعمل والمرأة والتعاون والتكاتف والتلاحم يفرضها الواقع الجديد)، وقد ساهم على ذلك التحول بقايا التراث الشعبي حول تلك التغيرات، فالمهم البقاء والمقاومة عن طريق العصيان المدني، وهو أحد الأساليب التي تتبعها الشعوب في نضالها ضد قوات الاحتلال والغزو.

ولابد من الوحدة الوطنية، والمحافظة على الجبهة الداخلية (الفهد، 1992:31) فلم تعد قوات الاحتلال تفرق بين المواطنين، اعتماداً على أصولهم العرقية، أو مذاهبهم الدينية، أو حتى توجهاتهم السياسية. فالكمل لديها غير متعاونين، وأعداء يجب معاقبتهم، باستخدام كافة الوسائل: من الأعدام، إلى الاعتقال، أو الاغتصاب، وهذا ما أدركه الصامدون منذ الوهلة الأولى للاحتلال. وأن الوحدة الوطنية هي صمام الأمان والسند الحقيقي لاستمرار المقاومة⁽⁷⁾. واستناداً إلى ذلك نستطيع القول بتأكيد مجتمع ما بعد التحرير، على قيم جديدة، تركز الوحدة، والتجانس، والشراكة، في مجتمع واحد، يساهم الجميع في صياغة مستقبلية بإسهامات متوازنة إلى حد كبير. لذلك وجد هؤلاء السكان أن عليهم أن يقضوا على التعصب بكافة أشكاله، سواء أكان ذلك طائفيًا، أم قُبلياً أم عرقياً⁽⁸⁾.

ذلك يعني أن من أهم مظاهر التلاحم الاجتماعي في فترة الاحتلال، ذلك التحول في قيم المجتمع الكويتي الصامد، والمتمثل فيما يلي:

- 1 - التأكيد على حقوق الإنسان في الحياة الكريمة، والانتماء للوطن.
- 2 - قيمة التماسك والتضامن، والاعتماد على النفس، ومساندة الآخرين.
- 3 - احترام العمل اليدوي، فلم يعد هنالك من يقدم خدماته من القوى الوافدة. فقد اعتمد المواطن فترة الغزو على نفسه، وجرب أسلوباً جديداً من الحياة له أهميته ومذاقه الخاص.
- 4 - تأكيد قيمة أهمية العمل، وبالتالي الإنتاج، وهما قيمتان مرتبطتان ببعضهما في سبيل استمرار الحياة، والتصدي لمحاولات تركيع المجتمع، ومسح هويته الوطنية.
- 5 - التأكيد على أهمية دور المرأة في مرحلة الاحتلال، وأنها جزء لا يتجزأ من بنية المجتمع، حيث إنها تساهم بنفس دور الرجل، بل بدأت مساهماتها منذ الأسبوع الأول للاحتلال⁽⁹⁾.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المواطن الكويتي، قد أدرك سقوط واختفاء المؤسسات التابعة للدولة في كافة المجالات، ومن ثم فإن عليه أن يجد البدائل العملية لاستمرار وجوده، وتعزيز مقاومته لكافة الضغوط التي تدفعه للخروج من الوطن، لذا نجد أن نشرة الصمود الشعبي في عددها الصادر يوم 1990/8/5، أكدت على أهمية اللجان من خلال الطرح التالي: «أصبح واضحاً لدى الشعب الكويتي

أن مؤسسات الدولة قد انهارت تماماً. الأمر الذي يجعلنا نبدأ بالتفكير في أن نملاً الفراغ المزعج الذي يسببه غيابها. وهنا يطرح المواطن السؤال البسيط التالي، الذي ينقسم بدوره إلى تساؤلات فرعية عديدة تدور حول من سيعالجني من المرض؟ ومن سيحميني من الاعتداءات الجنائية، كالسرقة وما شابه؟ ومن سيقوم بالتخلص من القمامة، حتى لا تنتشر الأوبئة؟ ومن الذي سيتولى تنظيم عملية التموين، حتى لا تنفذ⁽¹⁰⁾.

وبكشف تأمل هذه الحالة إلى محاولة المجتمع المدني تأسيس البدائل الوظيفية، Functional Alternatives، التي يستطيع بها إشباع حاجاته الأساسية، وتأمين هذا الإشباع بالنسبة لمواطنيه. ويتسق ذلك إلى حد كبير، مع فكر عالم الاجتماع الفرنسي أميل دوركيم، الذي يؤكد أن المجتمع يبحث بصورة تلقائية عن البدائل التي تشبع لديه ذات الوظائف. فإذا سقطت مدينة العاصمة بواسطة بطش المحتل، فإن المجتمع يدفع عادة بمدينة جديدة. وقياساً على ذلك فإنه إذا كانت مؤسسات المجتمع الكويتي قد سقطت بفاعلية الغزو، فإن اللجان الشعبية التي أفرزها المجتمع في وقت الأزمة، شكلت الوسائل الجديدة، التي تتدخل فيها مؤسسات المجتمع في المرحلة السابقة على الغزو، مع اللجان التي أفرزها المجتمع خلال عملية الغزو، بحيث يمكن أن يصل إلى صيغة جديدة، تحتوي على أفضل ما في التجربتين معاً، صيغة تكون قادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع ووحدته في فترات الحرب والسلام معاً⁽¹¹⁾.

ويؤكد الصامدون أن السلوك العفوي، قد ساهم في إيجاد العديد من اللجان، التي تقدم خدمات اجتماعية. ومنها: لجنة التوعية والإعلام، لجنة الصحة العامة، لجنة الجمعية التعاونية... الخ، إن رد الفعل هذا يتماشى مع غريزة الإنسان في حب البقاء، والتكيف مع الظروف الجديدة مهما كانت، ومهما كانت حدتها وقوتها الدافعة بالإنسان نحو الفناء، لذا فإن هذا السلوك الاجتماعي الجمعي، يعبر عن ردود الفعل والتلاحم ضد الخطر الحقيقي والملموس الذي يبرز كتحدي لا بد من تجاوزه، والتغلب على أدواته المختلفة وهنا تتأكد أهمية التركيز على الأساسيات، وفي الوقت نفسه تعكس حقيقة تطور المجتمع، وإدراكه للأولويات التي يجب توفيرها للجميع دون استثناء، بغض النظر عن موقفه الاقتصادي، والاجتماعي، والعرفي، والقبلي... الخ.

إذن فإن للأزمة مسارات وتأثيرات على النسق القيمي للمجتمع، ولها

ميكانيكيته الخاصة، وهي بالضرورة تختلف اختلافاً جذرياً عن الأوضاع العادية، وبالتالي تشكل مظهراً غير عادي بالقياس لمرحلة ما قبل الأزمة، أو بعدها، فعلى سبيل المثال، اختلفت النظرة لفئة البدون إبان الأزمة، فها هو سليمان الفهد يكتب ما يلي:

«وقد تعرضت هذه الفئة الخيرة، إلى شتى أنواع القمع والإرهاب والتنكيل... سعيًا إلى استمالتها للوقوف مع أعداء الوطن...» (الفهد، 1992: 99).

وفي قلب المحنة إذا تجاهلت فئات المجتمع تبايناتها وتمايزاتها الاجتماعية، وإذا كان تجاهل هذه التمايزات له وظيفة جمع الشمل في مواجهة الخطر الطارئ، والداهم - وهو ما يعني الاتحاد والوحدة بين الفرقاء في مواجهة الأزمة - فإن ذلك من شأنه أن يجعل الجميع يدركون أهمية إلغاء كل التمييزات والتحيزات الاجتماعية، سعيًا للوصول إلى مجتمع مدني جديد، تحكم تفاعلاته ثقافة وقيم جديدة، تؤكد على وحدة المصير، والمشاركة في الوطن كحق، والولاء والانتماء له، باعتبار أن ذلك من أقدم الواجبات.

لعل من المفيد هنا أن نذكر مجالات الخدمات التي قدمت للمجتمع أثناء فترة الاحتلال واللجان القائمة على هذا العمل:

- 1 - الخدمات التموينية: لعبت الجمعيات التعاونية دوراً أساسياً في تموين المقيمين في الكويت بالمواد الغذائية، ولعل وجود مجالس للإدارات في تلك الجمعيات دفعت العمل في هذه اللجان. (الصالح، 1992) ويعد استمرار تقديم هذه الخدمة إنجازاً بحد ذاته في ظل تلك الظروف القاسية.
- 2 - الخدمات الصحية: قامت مجموعة من الأطباء الكويتيين وغيرهم بدور فعال في تقديم الخدمات الطبية والصحية، بعدما هيمنت القوات الغازية على وزارة الصحة، لذا فإن العمل في هذا المجال دخل ضمن العمل التطوعي، وقد بذل أولئك الأطباء جهداً جباراً في ظل الاحتلال، ونعلم أنهم قد ساهموا في علاج أفراد حركة المقاومة، إضافة إلى المساهمة في تقديم العون لكل محتاج من المقيمين في الكويت، وتقديم الخدمات الصحية للأسر أثناء نقلهم من الكويت إلى العراق، لذا فإن دورهم قد تعدى المجال الداخلي. وقد أكد العديد من الصامدين دور الأطباء والممرضين خلال الأزمة.

- 3 - خدمات النظافة: من المشكلات الصحية التي قد تؤدي إلى انتشار الأمراض

وغيرها: تراكم القمامة في الشوارع، لذا فإن توزيع العمل بين أفراد المجتمع حول تقديم خدمات النظافة في نهاية المطاف يؤدي إلى المحافظة على صحة المجتمع، والحد من انتشار الأمراض، وهو لا يقل بأي حال من الأحوال في الأهمية عن أي عمل آخر. واستناداً إلى ذلك فقد تم تقسيم العمل في كل حي من الأحياء الكويتية.

4 - الخدمات الأمنية: بعد زوال مؤسسات الدولة، ومن ضمنها جهاز الأمن الداخلي - الشرطة وغيرها - بات من الضروري إيجاد بدائل لحماية الناس من ضعف النفوس، لذا فقد تشكلت في كل حي من الأحياء أو قطعة من القطع - المشكلة لمناطق الكويت المختلفة - مجموعة لحماية المواطنين، ومراقبة كل تحرك مشبوه، وحماية المنازل غير المسكونة، وهذه الخدمة كغيرها من الخدمات تؤكد على أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، بالرغم من كل الظروف، لذا، فإن الانخراط في هذه اللجنة يعني - فيما يعنيه - تحدياً واضحاً لإرادة القوات المحتلة والغازية، وبالتالي يعرض صاحبه إلى عقوبة الإعدام، إلا أن العديد من الكويتيين الصامدين وضعوا المصلحة العامة وحماية الوطن فوق أي اعتبار آخر⁽¹²⁾.

وبعد، هل استفاد المجتمع الكويتي من دروس الأزمة وما رافقها من مظاهر صحية، انضحت ملامحها بشكل جلي وواضح خلال مظاهر التلاحم الاجتماعي في الكويت، أثناء فترة الاحتلال العراقي؟ وهل ستعزز تلك القيم الاجتماعية في هذه المرحلة، وفي ظل وجود السلطة بأشكالها الأربعة، ونظمها، وقوانينها؟ أم أن العمل الشعبي يثبت دائماً أنه الأكثر تقدماً وعطاء ورسوخاً من المؤسسات الرسمية؟ للإجابة على ذلك فإننا نوجه ما حدث في المجتمع الكويتي بفعل الأزمة على النحو التالي:

أ - تساقط أو تهاوي التحيزات الاجتماعية بين الجماعات في أثناء الأزمة، بحيث ساعدت عملية الغزو على انتظام الجميع في عمل واحد، للمقاومة والصمود في وجه المحتل. وإذا كان ذلك قد حدث أثناء الأزمة، فلا بد أن تستمر روحه إلى ما بعد الأزمة، حيث الوحدة والتلاحم الاجتماعي، حفاظاً على المجتمع الجديد.

ب - إن من أكثر الفئات التي حدث لها تدعيم اجتماعي، وقبول لشرائها في المجتمع، هي جماعة «البدون»، و«المرأة»، وإذا كان تراث المجتمع قد شهد تحيزاً نحو هذه الفئات، فإن دورها الوطني إبان الأزمة أكد ضرورة إسقاط أي تحيز أو قيود

اجتماعية ضدها، الأمر الذي يجعلنا فعلاً أمام روح مجتمع مدني جديد، لا بد أن نعثر على الصيغة السياسية الملائمة لضبطه، وتنظيم تفاعلاته.

ج - إننا نلاحظ أن المجتمع المدني الجديد - ولاء وانتماء - وطن جديد، يتجاوز الحدود القبلية والعائلية الضيقة، كذلك يتجاوز حدود الفئات التي تركز على مصالحها في مواجهة الجماعات الأخرى. حيث أدرك الجميع أن للوطن مصالح واحدة، هي الأكثر خلوداً، وهي الأكثر استمراراً وقداًسة. وهو ما يشير إلى المعاني الحقيقية للانتماء والولاء.

وذلك يعود بنا إلى أنه إذا كانت هناك إدانة على مختلف الأصعدة للغزو العراقي للكويت، بسبب بربريته وانتهاكه للشرعية، إلا أنه من خلال الأزمة تخلق المجتمع المدني الكويتي الجديد، الأمر الذي يدفعنا إلى القول: «رب ضارة نافعة».

خاتمة

حاولنا في هذا البحث أن ندرس التلاحم الاجتماعي في الكويت خلال فترة الاحتلال العراقي. وانطلقنا في تحليلنا - معه - من فرضية نظرية، تفترض أن المجتمع المدني له آليات إعادة إنتاج داخلية. أهمها: علاقته بالدولة التي تمنحه استقراره ونظامه العام، وحركته التلقائية نحو الاستقرار والاستمرار، وقواه التاريخية. وافترضنا أن العدوان الخارجي قد هدد هذه الآليات فاخترت الحركة التلقائية للحياة، وفقد المجتمع المدني علاقته بالدولة، ولم يبق له إلا حركته التاريخية، وافترضنا - بناء على ذلك - أن هذه الحركة التاريخية تنمو وتزدهر تحت وطأة التهديد الخارجي، وأنها تخلق أشكالاً من الالتحام والتضامن، تحقق للمجتمع المدني مزيداً من الاستمرار والتحدي. وفي ضوء هذه الأطروحة حاولنا تلمس أشكال التهديد التي شكلها الغزو العراقي للمجتمع المدني الكويتي، ثم بحثنا بتفصيل أكبر في مظاهر التلاحم والتضامن التي أفرزها هذا التهديد داخل علاقات المجتمع المدني. ويمكن في هذه الخاتمة أن نجمع خيوط هذه المظاهر في أنماط عامة عسى أن تفيد كمدخل لمزيد من البحث والتقصي في المستقبل.

1 - لقد أدى التهديد الخارجي إلى تحولات واضحة في أنساق القيم الاجتماعية التي مالت نحو تأكيد المساواة، وإبراز دور المرأة، والقيم الجمعية، ونبت القيم البالية، كاحتقار العمل اليدوي مثلاً. وكأن المجتمع في هذه الظروف

- يحاول أن يعدل من توجهاته لكي يوحد بين أعضائه، ويضعهم على طريق واحد، أصلب تعبيراً، وأشد اتساعاً.
- 2 - وفي ضوء تهديد الحياة التلقائية للمجتمع، أسس المجتمع المدني بدائل وظيفية تعوض الوظائف التي تحددت تحت وطأة الاحتلال. لقد طور المجتمع بذلك «آلية تكيف خاصة» تعمل على تعويض مظاهر الخلل، وعدم التوازن التي تعرضت له العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المدني.
- 3 - ويتمثل النمط الثالث للتضامن في ما يمكن أن نطلق عليه «شحن الطاقة العفوية للتضامن» من خلال العمل التطوعي. إن تشجيع العمل التطوعي وتنظيمه بشكل يحقق التضامن في العلاقات والاستمرار في الوظائف المجتمعية التي كادت أن تنقطع، كان عاملاً هاماً في استمرار المجتمع المدني.
- 4 - ظهور الدور الفعال للجماعات الهامشية، فالجماعات الهامشية الأقل تميزاً تعاني دائماً من مظاهر العزلة واللامساواة، ولكن تحت تهديد الاحتلال بدأت هذه الجماعات تنصهر في بوتقة المجتمع، وتشارك، مثلها مثل بقية الجماعات، وأكدت من خلال مظاهر سلوكية عديدة على نضج الانتماء.
- 5 - وأخيراً فإن المجتمع المدني بالرغم من أنه فقد الدولة في الداخل، إلا أنه لم يقطع صلته بها. حقيقة إن علاقته بها لم تكن على نفس درجة الصلابة السابقة، ولكنه حافظ مع الدولة على خيط رفيع. والمجتمع المدني بذلك حافظ على شيء ثمين، وهو «الهدف». إن هذا الخيط الرفيع الذي ظل يربط الدولة بالمجتمع قد جعل المجتمع قادراً على المحافظة على هدف محدد، وهو استعادة كيانه ودولته. فقد كانت الدولة تعمل على تحقيق هذا الهدف في الخارج. ويمكن القول: إن كل مظاهر التلاحم في المجتمع المدني كانت تتوجه نحو تحقيق هذا الهدف الأسمى. لكن بات من الواضح أنه بعد تحرير الكويت، وعودة الشرعية، عادت للبروز من جديد الكثير من القيم السائدة في رحلة ما قبل الاحتلال. فما زالت المرأة تعاني من حرمانها من حق الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس الأمة، وما يزال حملة الجنسية الثانية لا يتمتعون بحقوقهم السياسية كاملة، وظلت مشكلة البدون قائمة حتى هذه اللحظة بالرغم من مناقشتها في مجلس الأمة. لذا

فإن التغيرات التي حدثت أثناء الاحتلال هي حالة مؤقتة، فرضتها الظروف الطارئة. وهي مجال خصب لدراسات مستقبلية مقارنة، تعتمد على الميدان، ووسائل أخرى.

الهوامش

- (1) انظر حول أفكار جرامشي عن المجتمع المدني. مركز البحوث العربية، والجمعية العربية لعلم الاجتماع، قضايا المجتمع المدني العربي في ضوء أطروحات جرامشي، مؤسسة عيال للدراسات والنشر ومركز البحوث العربية، القاهرة - دمشق 1992م.
- (2) Middle East Watch 1990: News from Middle East Watch. The Conduct of Iraqi Troops in Kuwait. Toward Kuwaitis and non-Westerns. Kuwait: Deteriorating human rights conditions since the early occupation, New York.
- (3) إن القيم بمفهومها الشامل والواسع: هي المحدد لسلوك الإنسان في المجتمع وبالتالي تأثيرها يحدد مسار المجتمع، وخاصة في ظل الأزمات والكوارث. وإن كارثة الاحتلال العراقي للكويت كانت بمثابة الاختبار القاسي للعديد من القيم في المجتمع الكويتي.
- (4) - أنظر د. سعد الدين إبراهيم، 1991: الأبعاد الاجتماعية والنفسية لتجربة الاحتلال وتحرير الكويت - اختفاء الدولة وبروز المجتمع المدني. «جريدة صوت الكويت» 1991/5/17م.
- (5) للمزيد من الاطلاع حول أزمة الخليج الثانية أو الاحتلال العراقي للكويت انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Portland 1992: The Middle East Studies Association Annual Reeting.
- Phyllis Bennis, Michel Moushabeck: 1991 {Beyond the Storm, a Gulf Crisis Reader. Olive Branch Press. New York.
- Fred Halliday: The left and War: Four Underlying Questions. In Haim bresheetch and Nira Yuval-Davis eds. The Gulf War and the New World Order. pp 272-276.
- Kiren Aziz Chaudry: {Force of Social and Political Change in the Gulf. In the Persian Gulf Political and Economic Issues} Areport by the Middle East Institute. Washington, D.C. 1991. pp. 27-30.

- جان بيير شوفنمان، 1992: أنا وحرب الخليج.
- ترجمة حياة الكويك - بديع عطية - دار الكرمل - الطبعة الأولى/ عمان 92.
- د. حسن وجيه 1992م أزمة الخليج ولغة الحوار السياسي في الوطن العربي «مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية» دار سعاد الصباح، القاهرة.
- روبرت واينر 1992، يوميات من بغداد، ترجمة عمار جولان وعبدالرحيم الفراء، الأهلية للنشر والتوزيع. الأردن.
- غازي عبدالرحمن القصيبي، 1991: أزمة الخليج: محاولة للفهم، دار الساقى - لندن، الطبعة الأولى.

- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون والعمل بدول مجلس التعاون. «أزمة الخليج.. البعد الآخر».
- الآثار والتداعيات الاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (20) الطبعة الأولى 1992م.
- د. نازلي معوض أحمد، 1991 (تحرير) الوطن العربي في عالم متغير (أزمة الخليج الثانية). جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
- يفغيني بريماكوف، 1991: مهمات في بغداد. (أو الحرب التي كان يمكن ألا تقع). الطبعة العربية الأولى، شركة الأردن للنشر. قبرص.
- (6) مبارك العدوانى 1991 (كاتب وصحفي كويتي، عايش فترة الاحتلال). تجربة في الكويت، العمل الشعبي، جريدة الخليج/ الإمارات 1991/5/2م.
- (7) جريدة الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة 1990-1991م.
- (8) مقابلات مع مجموعة من الصامدين خلال فترة الاحتلال منهم: د. خالد الوسمي، وليد الرجب، د. دلال الزين، محمد حسين غلوم. وقد تمت هذه المقابلات في فترات متقطعة امتدت منذ سنة 1991-1993 في الإمارات العربية المتحدة والكويت.
- (9) للمزيد من المعلومات راجع :
- اعداد الصمود الشعبي لسان حال حركة المقاومة الشعبية الكويتية (حمالك).
- (10) المرجع السابق، ص 2 .
- (11) ويذكر الأستاذ عبدالله غلوم الصالح في بحث بعنوان «الافرازات الإنسانية لخراقة الحق التاريخي. دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمالي في ظل الغزو العراقي لدولة الكويت. حول الجمعيات التعاونية ص 147, 148 ما يلي: «وخلال فترة الاجتياح والاحتلال كان العامل الأول والأعظم وبطل المقاومة هي الحركة التعاونية، ومؤسساتها الجماهيرية، التي استطاعت أن تقدم خدمات جليلة وعظيمة، ساعدت كثيراً على صمود أهل الكويت في الداخل سبعة شهور هي فترة الاحتلال» وقد وضع جهودها فيما يلي:
- أ - مد المواطنين والمقيمين بالسلع والخدمات، وعندما بدأ مخزون السلع الغذائية والتموينية بالتناقص نتيجة سطو قوات الغزو على مخازن الجمعيات، بدأت الجمعيات بتقنين هذه المواد للمواطنين والمقيمين بواسطة البطاقة التموينية التي في حوزتهم، ورغم النقص المستمر في هذه المواد الأساسية، فقد ظلت أسعارها ثابتة ومستقرة في كافة الجمعيات.
- ب - تشكيل لجان عمل لتوزيع المواد الغذائية الأساسية على المواطنين في بيوتهم دون مقابل، وذلك عندما ضيقت قوات الغزو الخناق على الجمعيات التعاونية وهددت أعضائها والمتطوعين العاملين بها بهدف الحصول على هذه المواد، والتعرف على أماكن تخزينها، بعد أن تمكنت الجمعيات من نقل مخزونها إلى المنازل والمساجد، بعيداً عن أنظار قوات الغزو.
- ج - مد جهات الخدمات العامة كالمطافئ، والمستشفيات، وجمعية الهلال الأحمر الكويتية، ودور الرعاية الاجتماعية بالمواد الغذائية والتموينية دون مقابل.
- د - تنظيم وتقنين صرف الأدوية للمواطنين والمقيمين من الصيدليات التابعة للجمعيات.

- هـ - تشكيل لجان التكافل من السكان والمساهمين في كل منطقة سكنية، لتولي الشؤون الداخلية للمنطقة، وتذليل العقبات، والصعاب التي تواجه المواطنين في حياتهم اليومية، والقيام بتنظيف المنطقة، ونقل القمامة إلى أماكن مخصصة وحرقها.
- و - نظراً لإغلاق البنوك عند بداية الغزو، ولمدة تزيد عن شهر، فقد قامت الجمعيات التعاونية بتزويد المواطنين بالسلع على الحساب وبالمجان، عندما اشتدت وطأة الاضطهاد والإرهاب وملاحقة المواطنين تحت أية ذريعة، بل تعدى الأمر إلى إقراض المواطنين مبالغ لتيسير أمورهم المعيشية.
- ز - قامت الجمعيات التعاونية بمساعدة أفراد المقاومة الشعبية مادياً ومعنوياً وبوسائل مختلفة، بالإضافة إلى انضمام العديد من أعضاء الجمعيات إلى صفوف المقاومة.
- ح - كان موقف التعاونيين من الغزو موقفاً وطنياً ورافضاً لقرارات سلطات الاحتلال، وإجراءاته القهرية، ولم يذكر أن تعاون أي من أعضاء الجمعيات مع قوات الغزو والاحتلال، ولهذا سقط العديد منهم شهداء الواجب والوطنية، بالإضافة إلى اعتقال، ومضايقة، واستفزاز، واستجواب الكثيرين، كمحاولة لإبعادهم عن مواقعهم، والمهمة التي نذروا أنفسهم لها.
- (12) - د. صلاح عبدالمعتال 1992 «أبعاد العدوان العراقي على الكويت وآثاره الاجتماعية». صوت الكويت 1992/8/3 ص 13.

المصادر العربية

باقر النجار

1992 «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية» ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ص 565 - 587.

برهان غليون

1992 «بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية» ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ص ص 733 - 755.

جاستون بوتول

1986 الحرب والمجتمع. تحليل اجتماعي للحروب ونتائجها الاجتماعية والثقافية والنفسية، ترجمة عباس الشربيني، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

- جمال علي سند السويدي، شملان يوسف العيسى
1991 «اتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج». مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الثالث والرابع، خريف/ شتاء، ص ص 107 - 133.
- حسنين توفيق
1992 «بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية» بحوث ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 695 - 696.
- سليمان الفهد
1991 شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت - (1991/2/26) (1990/8/2)، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- عبد الله فهد النفيسي
1982 الكويت: الرأي الآخر، لندن.
- عبدالله غلوم الصالح
1992 «الإفرازات الإنسانية لخرافة الحق التاريخي. دراسة حول أوضاع العمل الاجتماعي والعمالي في ظل الغزو العراقي لدولة الكويت». ص ص 117 - 161 دراسة في كتاب: أزمة الخليج.. البعد الآخر. سبق ذكره.
- محمد احمد بيومي
1990 علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- محمد عبدالهادي جمال
1992 الكويت وأيام الاحتلال، مطابع الخط/ الكويت.
- مركز دراسات الوحدة العربية
1991 أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- مصطفى كامل السيد
1992 مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي، بحوث ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق

الديمقراطية» مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 646.

المصادر الأجنبية

Al-Essa Shamlan Y.

1991 Internal Dynamics and State Systems in the Gulf.

Coser, L.

1967 Continuities in the Study of Social Conflict, The Free Press, N.Y.

Cohen, P.

1968 Modern Social Theory, Heinman, London.

Chaudry Kiren Aziz.

1991 "Force of Social and Political Change in the Gulf. In the Persian Gulf Political and Economic Issues." A Report by the Middle East Institute. Washington, D.C.

Crystal Jill.

1992 "Source of Power, Social Stratification of Political Influence in the Arabian Gulf."

Giddens, A.

1984 The Constitution of Society, Policy, Cambridge.

Groths, G.R.

1968 «Frantz Fanon of the African Revolution», Journal of Mod African Studies, 6(4). pp.545-556.

Halliday Fred

1992 "The Left and the War: Four Underlying Questions." pp.272-276. In Haim Bresheetch and Nira Yuval-Davis eds. The Gulf War and the New World Order.

Wallace, R. and Wolf, A.

1993 Contemporary Sociological Theory. Prentice Hall, Englwood Cliffs, New Jersey.

استلام البحث يناير 1994.

إجازة البحث يناير 1995.